Royaume du Maroc
Conseil consultatif des droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CCDH DANS LA PRESSE NATIONALE

17 Décembre 2010
17 دجنبر 2010

LE TEMPS
MAROC & MONDE
du 18 au 24 12 10

Le Duel Herzenni vs Ksantini
Les points sur les i

CONTEXTE

L'Algérie continue de démontrer clairement son hostilité vis-à-vis du Maroc. Dans ce sens le président de la commission algérienne des droits de l'homme, Farouk Ksantini a déclaré que ce qui s'est passé à Laâyoune est «un génocide perpétré par un pays agresseur».

LE CCHD a tenu à souligner dans un communiqué adressé à l'opinion publique marocaine et internationale, que les propos tenus par Ksantini démontrent clairement l'absence d'indépendance au sein de l'institution que ce dernier dirige.

Aussi ces déclarations sont-elles dénudées de tout fondement du fait que les morts et blessés figuraient parmi les forces de l'ordre marocaines et que ces dernières ont privilégié l'intervention pacifique pour démonter le camp installé à G'dim Izik dans le sud du royaume.

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

قال أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان، إنه يعتقد أن قدر المغرب هو أن يكون دائما في وضع غير مريح، مشيرا إلى أن هذه هي الضريبة التي تفرضها الريادة، ويفرضها البحث عن الجديد والإبداع في المجالات الحقوقية والسياسية وغيرها.

وأوضح حرزني، وهو مناضل حقوقي، ومعتقل سياسي سابق، في حديث خص به «الشرق الأوسط»، خلال وجوده مؤخرا في لندن، أن المفروض على جميع الفاعلين في المجتمع المغربي أن يكونوا واعين بهذا الدور أو بهذا القدر الذي هو قدر البلاد، وتحمله بكل مسؤولية، مشيرا إلى أن الشعب المغربي قادر على أداء ثمن كل هذا بما عهد فيه من صبر وجلد وقدرة على التحمل. وردا على سؤال حول تكاثر الجمعيات الحقوقية في المغرب، قال حرزني إن هذا التكاثر لا يمكن أن يفسر إلا بأن القضايا الحقوقية صارت تعتبر بالنسبة للبعض قضايا مربحة، وبالتالي كما يقع في ميداني التجارة والفلاحة وغيرهما، فكل واحد يريد أن يستفيد من هذا الورد بأكبر قدر ممكن، مشيرا إلى أن هذه الظاهرة ليست محصورة في المجال الحقوقي، بل موجودة في المجالين السياسي والنقابي، معتبرا إياها «غير صحية».

وزاد قائلا إنه كما في مجال السياسة، فإن المجال الحقوقي أيضا لا يحتمل في الحقيقة أكثر من منظمتين أو ثلاث أو أربع أو حتى خمس، لكن ليس أكثر من هذا العدد، مشيرا إلى أنه كلما كثر عدد الجمعيات الحقوقية فهذا معناه أن الحقل الحقوقي يصبح مبتذلا، ويصبح مجالا للمتاجرة.

وبخصوص خفايا اختطاف واغتيال زعيم المعارضة المغربية الراحل المهدي بن بركة، قال حرزني «نحن نتوقون لمعرفة الحقيقة في ما يخص ملابسات اختفاء واغتيال الشهيد بن بركة»، وعزا حرزني عدم كشف فرنسا عن جميع ما لديها من معلومات بشأن ملف بن بركة إلى كونها ليست الجهة الوحيدة التي تخفي ما لديها من معلومات حول هذه القضية، وقال إنه في الجرائم بصفة عامة، وفي جرائم الاختفاء القسري بصفة خاصة، كلما كان عدد المشاركين في الجريمة أكبر فإن قانون الصمت يطبق بصرامة أكبر، قبل أن يضيف «هذا في نظري هو الذي يفسر العتمة التي ما زالت تلف ملف بن بركة».

إلى ذلك، قال حرزني إن قوات الأمن المغربي لو طبقت القانون بشكل صارم لما سمحت أولا بأن يتكون مخيم العيون الاحتجاجي، لأن عقد تجمع من هذا النوع من دون ترخيص، ومن دون بنية تحتية تضمن حدا أدنى من الأمن والنظافة، كان يجب في الحقيقة ألا يسمح به، لكنه سمح به، وهذا يدل على أنه كان هناك تساهل، وربما هذا التساهل يرجع إلى فهم غير سوي لاحترام حقوق الإنسان، لأن احترام حقوق الإنسان لا يعني التساهل مع القانون.

وفي ما يلي نص الحديث.

رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان في حوار مع «الشرق الأوسط»: كلما كثر عدد الجمعيات الحقوقية يصبح الحقل الحقوقي مبتذلا ومجالا للمتاجرة

حرزني: قدر المغرب أن يكون دائما في وضع غير مريح.. وهذه ضريبة الريادة

...تعاون أعلنت وكالة المخابرات

Revue de Presse du Conseil c

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

حوار سياسي

حاتم البطيوي

● إلى أي مدى أثرت أحداث العيون على ورش حقوق الإنسان في المغرب في ظل الحملات التي تشنها بعض الجهات الأجنبية عليه في محاولة لتشويه صورته الحقوقية؟

- إذا أردنا تناول أحداث العيون من زاوية حقوق الإنسان، فاعتقد، من جهة، أن جميع الملاحظين أجمعوا الآن على أن قوات الأمن المغربية لم ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في مواجهاتها ليس فقط للاحتجاج ولكن للأعمال الإجرامية التي تخللت المراحل الأخيرة من الحركة الاحتجاجية، وليس أدل على ذلك من أن 11 شخصا من أصل الـ13 الذين يعتبرون ضحايا تلك الأحداث هم من قوات الأمن، وليسوا من المحتجين.

ومن جهة أخرى، أعتقد أن الملاحظين والمتتبعين والدارسين سيسجلون ربما أن ميل قوات الأمن، ليس في أحداث العيون فقط وإنما في مناسبات أخرى مثل الأحداث التي عرفتها مدينة سيدي افني قبل سنتين، تجسد في تساهلها بشأن تفعيل القانون. وأذكر أنه خلال أحداث سيدي افني قام بعض المحتجين بمحاصرة شاحنات تحمل سمكا معدا للتصدير لمدة يومين أو ثلاثة، وهذا كان عملا غير قانوني تساهلت معه قوات الأمن، وأدى في نهاية المطاف إلى تعفن الوضعية واستفحال الأمور، ونفس الشيء تقريبا وقع في العيون بحيث لو أن قوات الأمن طبقت القانون بشكل صارم لما سمحت أولا بأن يتكون ذلك المخيم، ولو لأسباب صحية محضة، أو لأسباب حفظ النظام، لأن عقد تجمع من هذا النوع من دون ترخيص، ومن دون بنية تحتية تضمن حدا أدنى من الأمن والنظافة، كان يجب في الحقيقة ألا يسمح به، لكنه سمح به، وهذا يدل كما قلت على أنه كان هناك تساهل، وربما هذا التساهل يرجع إلى فهم غير سوي لاحترام حقوق الإنسان، لأن احترام حقوق الإنسان لا يعني التساهل مع القانون.

فهذه هي العلاقة التي أراها ربما بين موضوع حقوق الإنسان وسلوك قوات الأمن خلال أحداث مدينة العيون.

● أنت كمناضل حقوقي ويساري ورئيس مؤسسة تعنى بحقوق الإنسان، كيف تفسر المواقف المتشككة لجمعيات حقوقية في إسبانيا وأوروبا في المسار الحقوقي والديمقراطي بالمغرب؟

- بالنسبة لبعض الأحزاب والحركات الإسبانية، أعتقد أن الأمر، حتى نكون صريحين وواضحين، يتعلق بالحزب الشعبي الإسباني المعارض. وفي الحقيقة، هذا الحزب لا يمكن أن نشك في أن دوافعه ومنطلقاته يمكن أن نلخصها في نوع من الحنين للفترة الاستعمارية. هؤلاء الناس من المعروف أنهم يعتبرون أن انسحاب إسبانيا من الأقاليم الصحراوية تم في ظروف كان فيها الجنرال فرانسيسكو فرانكو مريضا، ويعتبرون أن المغرب تحايل على إسبانيا في تلك الفترة، واستطاع أن يستغل مرض الجنرال فرانكو لكي يتحصل على اتفاقية مدريد. فهؤلاء الناس يسعون إلى تدارك الأمور، ويعتبرون أنه كان يجب على إسبانيا ألا تتخلى عن ساكني الأقاليم الصحراوية، فهم يتصرفون وكأن من واجبهم الآن أن ينوبوا عن سكان الأقاليم الصحراوية. إذن، نحن هنا أمام حنين إلى الفترة الاستعمارية. وبالنسبة للاتجاهات أو الحركات أو الأحزاب السياسية الأخرى في أوروبا، خاصة بعض الأحزاب اليسارية سواء من النوع التقليدي أو النوع الذي اتخذ اللون الأخضر ليتدثر به، نجد أنفسنا هنا أيضا أمام نوع من السلوك الشيزوفريني الذي يأتي من أناس فشلوا في تحقيق الثورة في بلدانهم، ويريدون أن ينجزوها في غير بلدانهم. إذن، نحن بصدد تصرفات سياسية من حركات هي في الحقيقة غير ناضجة وغير متشبعة بضرورة إعمال الموضوعية والدقة والعلمية في تناول الأمور. فهذه الأحزاب كلها، كان أضعف الإيمان بالنسبة إليها أن تنتظر صدور تقارير المنظمات الحقوقية الدولية حتى تكون لديها معطيات مبنية على ملاحظات ميدانية ولقاءات مع السكان، وعلى مقارنة أقوال هذا الطرف وذاك. فهذا الأمر لم يحصل، والذي حصل هو أن الأحزاب المعنية عبرت عن أفكار مسبقة تجاه المغرب، ومع ذلك يجب أن نقر بأن هذا السلوك الصادر عن جميع هذه الأحزاب، يمينية كانت أو يسارية، سواء الإسبانية أو غير إسبانية، يؤشر إلى وجود نقص في التواصل من طرف المغرب الرسمي عبر وزارة الخارجية والدبلوماسية، وأيضا وجود قصور فظيع من طرف الأحزاب السياسية المغربية، ذلك أن الطيف السياسي الذي نجده في أوروبا نجد مثله أيضا في المغرب، ومع ذلك لا بد من الإقرار بأن الأحزاب المغربية ربما عجزت أو قصرت في محاولة تقريب مثيلاتها في الخارج من حقيقة الوضع في مدينة العيون، والمغرب بصفة عامة.

هناك نقد ذاتي يجب أن نقوم به جميعا، ويجب طبعا أن نراجع أنفسنا في عدد من مواطن القصور، التي تجب معالجتها، خاصة في مجال التواصل، ومجال تعبئة الأحزاب الوطنية والمجتمع المدني المغربي من أجل اتصالها مع مثيلاتها في أوروبا.

● في سياق الحديث عن النقد الذاتي، هناك قناعة لدى كثيرين بأن المغرب هو ضحية انفتاحه الديمقراطي، وضحية إيمانه بضرورة المضي قدما في ترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان. فما تعليقكم على ذلك؟

- هذا صحيح، ولو أنه يجب ألا يستعمل كذريعة لعدم مراجعة الذات، وعدم القيام بنقد الذات. صحيح أنه إذا فتحت الأبواب للمنظمات الحقوقية الدولية أو لغيرها لكي تدخل إلى البلاد، وتقوم بالتحريات، التي تريد، وتتحدث مع من تشاء، فلا بد أن السلبيات التي ما زالت موجودة ستسلط عليها الأضواء، وسيتم تضخيمها، وبالتالي هناك فعلا ثمن للانفتاح، وثمن للدمقرطة التي انخرطت فيها البلاد. وهذا الثمن يجب أن نقبل بأدائه من دون أي مشكلة، كما أن هذا لا يمنع من أنه يجب أن نعمل جميعا من أجل أن تكون هناك مقاربة للتعامل مع الشركاء والأصدقاء الأوروبيين وغير الأوروبيين الذين يأتون للمغرب، وكذلك المنظمات الحقوقية، إذ يجب علينا جميعا الاستعداد والتعبئة من أجل إقناعهم بضرورة الإمساك بخيط الموضوعية والحيادية في تناول الأمر.

● الملاحظ أن المغرب اختار الانفتاح وإقامة ورش الإصلاح في

Revue de Presse du

أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان («الشرق الأوسط»)

سياق محيط منغلق. ألا ترون أن هذه البادرة المغربية وسط هذا المحيط المنغلق كانت لها كذلك تداعيات، حيث إن المغرب، رغم ما عرفه من تطورات إيجابية، فإنه حينما يقارن بدول المحيط يوضع في نفس الكفة تقريبا. فماذا تقول في هذا الشأن؟

- بالفعل إن انتماءنا إلى العالم العربي وأفريقيا هو أيضا سيفرض ثمنا يجب أن نؤديه. وكيفما كانت الفتوحات والاختراقات التي ننجزها أو نطمح إلى إنجازها، فإننا ينبغي، في نفس الوقت، أن نبقى متشبثين بانتمائنا العربي والأفريقي، وبالتالي فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل يصل هذا الثمن إلى هذا الحد الذي تفترضه؟

لا أعتقد أن هناك أي أحد، بمن في ذلك من يهاجموننا سواء في إسبانيا أو البرلمان الأوروبي أو في المنظمات الحقوقية، ينكر أن المغرب يتميز عن محيطه سواء العربي أو الأفريقي. وفعلا فإن المغرب يتميز عن محيطه، إذ لا يوجد بلد آخر في العالم العربي فتح صفحة الماضي للنقد والفضح والتحري، مثلما فعل المغرب. إنني أتساءل في هذا السياق أيضا: ما هو البلد العربي الوحيد، إذا استثنينا تونس، الذي يتوفر على مدونة (قانون) للأسرة مثل مدونة الأسرة المغربية؟ إن مجالات تميز المغرب لا تكاد تحصى، وهذا يفرض علينا نحن المغاربة مسؤولية تكمن في ضرورة مواصلة هذا المسار، أي مسار ترسيخ حقوق الإنسان، ومسار دمقرطة البلاد، من دون أن ننكر لمحيطنا العربي والأفريقي، وأنا ألح على هذه المسألة.

أعتقد أن قدر المغرب هو أن يكون دائما في وضع غير مريح، وهذه هي الضريبة التي تفرضها الريادة ويفرضها البحث عن الجديد والإبداع في المجالات الحقوقية والسياسية وغيرها. وطبعا المفروض على جميع الفاعلين في مجتمعنا المغربي أن يكونوا واعين بهذا الدور أو بهذا القدر الذي هو قدر البلاد، ونتحمله بكل مسؤولية. وأعتقد أن الشعب المغربي قادر على أداء ثمن كل هذا بما عهد فيه من صبر وجلد وقدرة على التحمل.

● عاش العالم مؤخرا ولا يزال على إيقاع تسريبات «ويكيليكس». وكشفت بعض الوثائق عن وجود اتصالات بين منظمات حقوقية وسياسية مغربية والسفارة الأميركية في الرباط. كيف تنظر أنت إلى هذا النوع من الاتصالات خاصة حينما يتم استعمالها كنوع من الاستقواء بالأجنبي؟

- للأسف توجد دائما في جميع المجتمعات بما فيها المجتمع المغربي ميولات إلى الاستقواء بالأجنبي. فأنا لا أنفي هذا الاحتمال، كما أنني لم أطلع بعد على ما ذكرته، لكنني لا أستبعد أن تلجأ بعض الجهات الحقوقية، وربما حتى بعض الجهات السياسية، من حين لآخر إلى جهات أجنبية، أميركية أو أوروبية أو غيرها، للاستقواء بها.

هذا شيء وارد. ولا ننسى أنه في تاريخ المغرب كانت هناك ظاهرة الاحتماء بالأجنبي. لا أعتقد أن الظاهرة الآن موجودة بنفس الحدة، لكنها كميولات لا تزال قائمة وموجودة، وبالنسبة لي، وإن كانت هذه الميولات موجودة عند البعض، فهذا يجب ألا يخيفنا أو يقلقنا أكثر من اللازم، لأن الشعب المغربي بصفة عامة مستعص على مثل هذه الأمور. فهذه أشياء لا يمكن أن تكون إلا هامشية، ولا يمكن إلا أن تهمش أصحابها، وبالتالي لكل امرئ ما نوى.

● الملاحظ أن مغرب اليوم يتميز بكثرة الجمعيات الحقوقية التي أصبحت تتناسل بشكل كبير لدرجة أن هناك من يعتقد أن هذا التناسل أصبح عملية تجارية تدر الربح على أصحابها. كيف تفسرون هذا التكاثر؟

- هذا التكاثر لا يمكن أن يفسر إلا بأن القضايا الحقوقية صارت تعتبر بالنسبة للبعض قضايا مربحة، وبالتالي كما يقع في ميداني التجارة والفلاحة وغيرهما، فكل واحد يريد أن يستفيد من هذا المورد بأكبر قدر ممكن، لكن الذي يجب تسجيله هو أن هذه الظاهرة ليست محصورة في المجال الحقوقي، بل موجودة في المجالين السياسي والنقابي، وهي، طبعا، ظاهرة غير صحية.

وأعتقد أنه كما في مجال السياسة، فإن المجال الحقوقي أيضا لا يحتمل في الحقيقة أكثر من منظمتين أو ثلاث أو أربع أو حتى خمس، لكن ليس أكثر من هذا العدد. وكلما كثر عدد الجمعيات الحقوقية فهذا معناه أن الحقل الحقوقي يصبح مبتذلا، ويصبح مجالا للمتاجرة، وهذا أمر يجب التنبيه إليه والوقوف ضده. وأتمنى أنه كما هو الأمر في السياسة حيث نتوق إلى مشهد سياسي تسيطر عليه أو تميزه ثلاثة أو أربعة اتجاهات سياسية وليس أكثر، فإننا نتوق كذلك في المجال الحقوقي إلى أن يتقلص عدد الجمعيات، وتتقوى الجمعيات التي تستطيع أن تستمر في الوجود.

● بالنسبة للملفات الحقوقية العالقة، خاصة ملف المهدي بن بركة، ما هو في نظرك السر وراء عدم إفراج فرنسا عن الوثائق المتعلقة بهذا الملف.. وماذا سيكون موقفكم أو بالأحرى تعاملكم لو أن الوثائق تسربت يوما ما بفعل فاعل أو أن الدولة الفرنسية كشفت عنها؟

- نحن نتواقون لمعرفة الحقيقة في ما يخص ملابسات اختفاء واغتيال الشهيد المهدي بن بركة. الآن، لماذا فرنسا لا تكشف عن جميع ما لديها من معلومات؟ أولا، فرنسا ليست الجهة الوحيدة التي تخفي ما لديها من معلومات حول قضية بن بركة. وأذكر أنه قبل سنتين أو ثلاث

● للأسف توجد دائما في جميع المجتمعات بما فيها المجتمع المغربي ميول إلى الاستقواء بالأجنبي

● تساهل الأمن المغربي مع أحداث العيون راجع إلى فهم غير سوي لاحترام حقوق الإنسان

● المجال الحقوقي لا يحتمل أكثر من منظمتين أو ثلاث أو أربع أو حتى خمس.. لكن ليس أكثر من هذا العدد

● تكاثر الجمعيات الحقوقية لا يمكن أن يفسر إلا بأن القضايا الحقوقية صارت بالنسبة للبعض قضايا مربحة

● هناك فعلا ثمن للانفتاح والدمقرطة اللذين انخرطت فيهما البلاد.. وهذا الثمن يجب أن نقبل بأدائه من دون أي مشكلة

الشرق الأوسط
AWSAT AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

سنوات، أعلنت وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي إيه) عن رفعها السرية عن الوثائق المتعلقة بالفترة الممتدة من عام 1965 إلى عام 1970، وطلبت آنذاك من بعض الأصدقاء أن يطلعوا على الأرشيف الذي تم الإفراج عنه، والغريب أن ذلك الأرشيف لم يأت فيه ذكر المهدي بن بركة إلا مرة واحدة. وهذا أمر غريب. وتفسيري لذلك هو أنه في الجرائم بصفة عامة، وفي جرائم الاختفاء القسري بصفة خاصة، كلما كان عدد المشاركين في الجريمة أكبر فإن قانون الصمت يطبق بصرامة أكبر. وهذا في نظري هو الذي يفسر العتمة التي ما زالت تلف ملف بن بركة. فكثرة المتواطئين والمشاركين في الجريمة هي السبب في ذلك.

● بعد مرور أكثر من 20 سنة على تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، ما تقييمكم لحصيلة عمل هذا المجلس، وأين تضع رئاستكم له مقارنة مع الذين سبقوك، وهل من نقد ذاتي لتجربتك فيه؟

- أعتقد أن 20 سنة هي مدة طويلة، وهي في نفس الوقت قصيرة. طويلة لأننا كجيل نتوق إلى أن نرى، ونحن لا نزال أحياء، نتائج النضالات التي قام بها الشعب المغربي من أجل الحصول على حقوقه السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية، ولكن في نفس الوقت هناك أشياء كثيرة تجعل المرء يشك أحيانا في أنه بالإمكان في ظرف جيل واحد أن تتحقق كل الطموحات، لكن على كل حال، أعتقد أن كل ملاحظ موضوعي لو قارن بين حال المغرب قبل 20 سنة وحاله اليوم، في جميع النواحي سواء السياسية أو الاقتصادية أو غيرهما، سيقر بأن ما أنجز لا يستهان به، طبعا مرة أخرى أقول إنه ربما كان بالإمكان إنجاز أكثر، وفي ظرف أقصر، لكن هذا الأمر مرهون ليس بفاعل واحد أو اثنين، وإنما بجميع الفاعلين، وبالتالي فإن السؤال لا ينطرح على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لكنه ينطرح على الحكومة وعلى الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية، خاصة الحقوقية منها، ويظل السؤال هو: هل قام جميع هؤلاء الفاعلين بأقصى ما كان بإمكانهم القيام به؟ لأن الأمر ليس فيه قدر أو حتمية معينة. فكل الأمور البشرية هي أمور مرهونة بالفاعلين، الذين إذا قاموا بأقصى ما يمكن القيام به، آنذاك تتحقق الأمور بسرعة أكبر. لكن إذا كان هناك خلل لدى الفاعلين فلا تنتظر أن تتحقق الأحلام والأهداف بنفس السرعة، وبالتالي فإن السؤال ينطرح على المجلس الاستشاري وعلى جميع الفاعلين الآخرين. وفي ما يخص النقد الذاتي، لا أحس، بكل صراحة، بأن هناك مسافة كافية لأقوم بنقد ذاتي، فأنا عندما كلفت برئاسة المجلس الاستشاري، حددت لنفسي مهام معينة. أولا، استكمال متابعة تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، ثانيا، الانتقال بالمجلس إلى التركيز على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لأنها هي التي تهم أوسع دائرة من المواطنين، ثالثا، إصلاح المؤسسة بحيث تصبح مؤسسة قادرة على الاستمرار بغض النظر عمن هو الرئيس.

وأعتقد أن هذه الأمور تحقق منها الكثير، ولا بد أنني أكون قد قصرت في بعض المضامير أو ارتكبت أخطاء، لكنني لا أتوفر على المسافة الكافية لأحدد بالضبط مكامن هذه الأخطاء الممكنة أو التقصير الممكن.

Revue de Presse du Conseil consul... hme

التحدي

للتأمل

"حقوق الإنسان" آلية في "الحرب النفسية" على المغرب!

اعتبر رئيس "اللجنة الوطنية الجزائرية لحقوق الإنسان"، فاروق قسنطيني، " أنه من الضروري المساهمة في الحرب النفسية التي تخوضها حكومة الجزائر ضد المغرب ". وأكد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، أحمد حرزني، أن قسنطيني بلجوئه إلى هذا السلوك يكون قد خرق المعايير الدولية التي تنص على أن لجنة من هذا النوع ينبغي أن تهتم بحقوق الإنسان داخل بلادها. وأبرز ، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش زيارة العمل التي قام بها إلى لندن أن " تصريحات قسنطيني جاءت لتقدم دليلا آخر على أن اللجنة ليست مستقلة ، بل هي هيئة تدلي بتصريحات بناء على توجيهات "، ملاحظا أن المسؤول الجزائري قدم بذلك الدليل على أن مهمته تتمثل في إرضاء سلطات بلاده.

وكانت اللجنة الدولية للتنسيق بين المنظمات و الشبكات الإقليمية لحقوق الإنسان قد حطت من قيمة اللجنة الجزائرية المزعومة بعد أن خلصت، استنادا إلى أدلة، بأنها " ليست هيئة مستقلة لتتبع وضعية حقوق الإنسان بالجزائر "

بتصرف عن "ومع"

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'homme

Aujourd'hui Le Maroc
www

Khénifra

Projet de renforcement des capacités des acteurs locaux

D'un montant global de 370.000 DH, le projet de renforcement des capacités des acteurs locaux a, entre autres, pour objectifs de faciliter l'accès aux approches et outils de la gouvernance locale.

© DR
• La ville de Khénifra.

MAP

Un projet de renforcement des capacités des acteurs locaux dans la province de Khénifra est en cours de réalisation dans le cadre du programme de réparation communautaire, indique-t- on auprès de l'Association Al Amal pour l'éducation, la culture et le sport, porteur du projet. Ce projet, dont le coût s'élève à environ 370.000 DH, financés dans le cadre d'un partenariat avec le Conseil consultatif des droits de l'Homme (CCDH) et la Caisse de dépôt et de gestion (CDG) avec le soutien de l'Union européenne, vise à faciliter l'accès des groupes cibles à savoir, les acteurs associatifs, les agents de l'administration publique et des collectivités locales ainsi que les élus locaux, aux approches et outils de la gouvernance locale. Le projet a également pour objectifs de répondre aux besoins des institutions dans le cadre d'une vision guidée par le développement local et de favoriser l'échange des informations et des expériences, à travers la mobilisation des synergies locales autour du programme de réparation communautaire. Il ambitionne, en outre, de mettre en place un plan de renforcement des capacités institutionnelles des acteurs locaux à travers l'engagement de débats et l'organisation de sessions de formation dans plusieurs domaines. Dans ce sens, le président de l'Association Al Amal, Mohamed El Malki a précisé à la MAP que ce projet consiste en l'organisation de plusieurs tables rondes, ateliers et sessions de formation sur «L'action sociale et le développement», «Les activités génératrices de revenus (AGR), un levier du développement» et «La charte communale».■

Revue de Presse du Conseil

الحياة

Du 17 au 23 12 10

ملفات المختطفين تخرج من يد حرزني إلى القضاء

بعد مرور حوالي شهر ونصف على المسيرة الرمزية بالرباط، التي نظمتها مجموعة من المنظمات الحقوقية، للمطالبة بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نظمت 19 جمعية حقوقية، يوم الثلاثاء 14 دجنبر، وقفة أمام المعتقل السري بالرباط PF3 بالرباط (النقطة الثابتة 3). الوقفة، التي دأبت على تنظيمها سنويا عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، تأتي هذه المرة لتتزامن مع لجوء عائلات المختطفين ومجهولي المصير إلى القضاء، بعد أن عجز المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن إجلاء الحقيقة حول عدد من الملفات...

وبعد أربع سنوات على صدور توصيات هيئة الإنصاف، وإحالة متابعة تنفيذها وحل الملفات العالقة على المجلس، ها هي العائلات والهيئات الحقوقية تلجأ إلى خيار القضاء، وتسعى إلى سحب هذه الملفات من ثلاجة المجلس الاستشاري. فهل «سيصلح القضاء ما أفسده المجلس؟ الجواب ليس اليوم.

تفاصيل في ص 11

Revue de Presse du Conseil consultatif de l'Homme

الحياة

Du 17 au 23 12 10

ملفات المختطفين تخرج من يد حرزني إلى القضاء

عائلات المختطفين تلجأ إلى القضاء والحاج المنوزي يذكر وزير العدل بأيام زمان

بعد مرور حوالي شهر ونصف على المسيرة الرمزية بالرباط، التي نظمتها مجموعة من المنظمات الحقوقية، للمطالبة بتفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، نظمت 19 جمعية حقوقية، يوم الثلاثاء 14 دجنبر، وقفة أمام المعتقل السري بالرباط PF3 بالرباط (النقطة الثابتة 3). الوقفة، التي دأبت على تنظيمها سنويا عائلات المختطفين مجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري، تأتي هذه المرة لتتزامن مع لجوء عائلات المختطفين ومجهولي المصير إلى القضاء، بعد أن عجز المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان عن إجلاء الحقيقة حول عدد من الملفات.

«الكشف عن الحقيقة الكاملة المتعلقة بالمعتقل السري الرهيب PF3 الموجود بالرباط»، هذا المطلب الذي تصدر دعوة 19 جمعية للتظاهر أمام هذا المعتقل السري، كان، أيضا، المطلب الأساسي في الشكاية التي رفعتها عائلة المختطف الحسين المنوزي إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف، في تحول نوعي في التعاطي مع الملفات التي ظلت معلقة منذ صدور تقرير هيئة الإنصاف والمصالحة.

الشكاية، التي حركتها عائلة المنوزي، رافقتها رسالة مفتوحة من الحاج علي المنوزي إلى وزير العدل. الحاج علي، الذي كان وراء خطوة تقديم الشكاية بعد انتظار طال عقود، كما أفادت «الحياة» مصادر من عائلة المنوزي، توجه إلى محاميه السابق في السبعينيات، وزير العدل الحالي محمد الناصري، ليقول إلى صبر العائلة نفذ من طول الانتظار. وأوضح الحاج علي المنوزي أنه، «في ضوء آخر تقرير رفع بمقتضاه المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان يده عن ملف الحقيقة؛ وقبل أن يدق مسماره الأخير في نعش مسلسل الحقيقة والإنصاف، وبعد أن تريثنا عن رفع أي دعوى قضائية في الموضوع (...)، فإنني ورفيقة حياتي ومعاناتي أم الحسين المنوزي صرنا مضطرين، والحالة هاته، إلى تقديم شكاية إلى السيد الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط». وذكر الحاج المنوزي وزير العدل بمواقفه خلال السبعينيات، «سواء كحقوقي أو كمحام وطني، يتالم ويشهج، بكل صدق وتلقائية، بالبكاء لمجرد «مظلمة» بسيطة، ليحول هذا الإحساس إلى قوة في الحزم والمسؤولية». وخاطبه، قائلا: «نراهن على دوركم الجسيم والأساسي من أجل بلوغ الحقيقة حول مصير ابننا الحسين المنوزي».

وعلمت «الحياة» أن الخطوة التي أقدمت عليها عائلة المنوزي ستتبعها، في الأيام القادمة، خطوات مماثلة لعدة عائلات، من بينها عائلات الكولونيل محمد عبابو والنقيب الشلاط والمساعد الأول عقا، إضافة إلى أحد حراس معتقل PF3. وأفادت مصادرنا بأن هذه العائلات بصدد تهييء ملفات الشكايات التي ستقدمها إلى القضاء من أجل الكشف عن مصير ذويها.

وقال مصطفى المنوزي، محامي عائلة الحسين المنوزي، إن الشكاية تأتي بعد مسار طويل من الإجراءات تعاملت معه العائلة إيجابيا بدون جدوى، مضيفا: «قررنا رفع هذه الشكاية رغم التردد الذي لدينا بخصوص استقلالية القضاء». وصرح مصطفى المنوزي لـ«الحياة» بأن الشكاية، التي تطالب بالتحفظ على المعتقل السري المذكور، طالبت أيضا بالاستماع إلى لجنة الحقيقة التابعة لهيأة الإنصاف والمصالحة وكذا إلى مدحت بوريكات بصفته شاهد إثبات في النازلة. وكشف المنوزي أن العائلة ستتقدم بلائحة شهود آخرين سيتم الإعلان عنهم في وقت لاحق.

ويذكر أن مدحت بوريكات، الذي كان معتقلا صحبة الحسين بالنقطة الثابتة 3، قبل أن يُنقل إلى تازمامرت، أكد في كتاباته أنه تمت تصفية كافة المعتقلين الذين استطاعوا الهرب من المعتقل المذكور يوم 13 يوليوز 1975

Revue de Presse de l'Homme

الحياة

Du 17 au 23 12 10

قبل أن يعاد اعتقالهم بعين عودة في 25 يوليوز 1975.

وكان الحسين المنوزي، الذي اختطف من تونس في 29 أكتوبر 1972، قد استطاع الهرب من ذلك المعتقل، رفقة المتورطين في انقلاب الصخيرات، عقا والشلاط ومحمد اعبابو، الأخ الأصغر لقائد انقلاب الصخيرات.

وسبق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، في عهد إدريس الضحاك، أن سلم عائلة الحسين شهادة طبية محررة من قبل مستوصف صحي بعين عودة تفيد بوفاة الحسين المنوزي برصاصة في الرأس. غير أن العائلة تحفظت على تلك الشهادة، وطالبت بالاستماع إلى عامل الرباط سلا، آنذاك، بنشمسي الذي حضر عملية الاعتقال، صحبة وزير الداخلية الأسبق إدريس البصري.

عائلة المنوزي، التي تطالب القضاء بالتحفظ على المعتقل المذكور حتى لا تتبدد معالمه ويقع إتلافه، تلتقي في ذلك مع الهيئات المنظمة للوقفة الاحتجاجية، والتي تقول إن هذا المعتقل ربما لازال يوجد به، أحياءا أو أمواتا، مجموعة من المختطفين، ذكرت من بينهم الحسين المنوزي وامحمد اعبابو واحمد مزيرك وعقا حروشو ومحمد الشلاط بل إن الهيئات الداعية إلى الوقفة تقول إن رفات مولاي علي فخيم والعدلاني لحرش وربما المهدي بن بركة توجد بهذا المعتقل.

وقد سبق للقاضي في ملف المهدي بن بركة بارتيك رامبيل أن طالب بتفتيش هذا المعتقل الموجود في طريق زعير، والذي استقبل، خلال سنوات الرصاص، عددا من المعتقلين والمختطفين.

الحسين المنوزي ليس الملف الوحيد الذي تستعد العائلة إلى طرحه أمام القضاء. فقد علمت «الحياة» أن العائلة تستعد لوضع شكاية أخرى بخصوص مكان رفات القبطان إبراهيم المنوزي، الذي اعدمه أوفقير انتقاما بعد انقلاب الصخيرات ولم تتسلم العائلة إلى حدود اليوم رفاته، إضافة إلى شكاية أخرى تتعلق برفات مجاهد قاسم، أحد أقرباء عائلة المنوزي، الذي قتل تحت التعذيب بمعتقل درب مولاي الشريف سنة 1970.

يبدو أن ملفات المختطفين الذين مازال مصيرهم مجهولا، رغم مرور أربع سنوات على تسلم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لملف متابعة كل القضايا العالقة، ستعود خلال الأيام القادمة إلى الواجهة من خلال عدة مبادرات. فبعد مبادرة عائلة المانوزي وعائلات العسكريين، تستعد لجنة «من أجل كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال» إلى تفعيل قرارها باللجوء إلى القضاء، من خلال مقاضاة الكوميسير السابق، قدور اليوسفي

ويبدو أن ملفات المختطفين الذين مازال مصيرهم مجهولا، رغم مرور أربع سنوات على تسلم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لملف متابعة كل القضايا العالقة، ستعود خلال الأيام القادمة إلى الواجهة من خلال عدة مبادرات. فبعد مبادرة عائلة المانوزي وعائلات العسكريين، تستعد لجنة «من أجل كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال» إلى تفعيل قرارها باللجوء إلى القضاء، من خلال مقاضاة الكوميسير السابق، قدور اليوسفي.

ملف آخر مازال يراوح مكانه، ويتعلق الأمر بملف عبد الحق الرويسي الذي مازالت عائلته لم تتسلم بعد نتائج اختبارات الحمض النووي التي أجريت على رفات اشتبه في أنها تعود إلى الرويسي، استخرجت من مقبرة «اسباتة» بالدارالبيضاء.

وقالت خديجة الرويسي، أخت عبد الحق، لـ«الحياة» إن العائلة علمت أن تقرير المختبر الفرنسي، الذي أسندت إليه مهمة إجراء الاختبارات، كان سلبيا، مما يعيد القضية برمتها إلى نقطة البداية، بعد أن لاح بصيص من الأمل. غير أن عائلة الرويسي، تضيف خديجة، تنتظر تاكيد نتائج الفحص وتطالب بالتوصل بتقرير من المختبر حول نتائج الاختبارات، كما تطالب بمقرر تحكيمي من المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان حول كافة الإجراءات والمساطر التي قام بها بخصوص الكشف عن حقيقة اختطاف الرويسي ومكان رفاته.

وفيما لجات عائلة المنوزي وعبد اللطيف زروال وعائلات مختطفين آخرين إلى القضاء، فإن عائلة الرويسي دعت، كما أفادت بذلك خديجة الرويسي، إلى تشكيل لجنة تواصل تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مؤكدة على أن تتمع هذه اللجنة بصلاحيات استدعاء كل من يمكن أن يساهم في معرفة الحقيقة».

واستغربت الرويسي كيف تاخر حل الملفات العالقة، وقالت: «استطاع المغرب أن يفتح ملفات شائكة مثل مقابر احداث 1981، فلا يعقل أن تظل ملفات المختطفين بدون تسوية». وأضافت الرويسي أن هناك بعض الشهود ممن يجب الاستماع إليهم، ذكرت من بينهم اسم الممرض بوبكر الحسوني، الذي قالت إن لديه معلومات كثيرة جدا، بالنظر لمعاصرته ومواكبته لكافة عمليات الاعتقال والاختطاف منذ الستينيات إلى الثمانينيات، حسب قولها، مؤكدة أن «كافة المعتقلين الذين أصيبوا بتوعكات صحية جراء التعذيب، بمن فيهم أنا سنة 1985، أشرف على وضعهم الصحي الممرض الحسوني».

وعلمت «الحياة» من مصادر حقوقية أن عائلات بعض المختطفين ومجهولي المصير تستعد هي الأخرى لطرق باب القضاء، من أجل الكشف عن مصير ذويهم أو معرفة أماكن رفاتهم. ويذكر أن عددا من المعتقلين الذين جرى إعدامهم بشكل رسمي وعلني خلال الستينيات وبداية السبعينيات، مازالت قبورهم مجهولة، بعد عقود من إعدامهم. ويتعلق الأمر بمجموعة حمو الفاخري، الذي أعدم صحبة رفاقه في أوائل الستينيات، واتحادي 1973، وعلى رأسهم عمر دهكون ومحمد بنونة ورفاقهم، إضافة إلى مجموعة من ضباط انقلاب الصخيرات.

خروج ملفات المختطفين ومجهولي المصير من دواليب المجلس الاستشاري إلى ساحة القضاء تزامن، أيضا، مع التطورات الأخيرة التي عرفها ملف المهدي بن بركة، بعد أن فوجئ القاضي الفرنسي، باتريك رامبيل، بعدم أهمية الوثائق التي تلقاها، فطلب رفع السرية مجددا عن وثائق أخرى، كما صرح بذلك البشير بن بركة، عقب لقاء له مع القاضي الفرنسي. وأضاف البشير، حسب وكالة الأنباء الفرنسية، أن «هناك فرقا بين الوثائق المضبوطة وتلك التي سلمت إلى القاضي»، معتبرا أن القاضي لم يتسلم «إلا وثائق قليلة الأهمية، كمقالات صحافية وليس وثائق أصلية». وأوضح أن «بعض الوثائق باتت غير واضحة لكثرة الشطب فيها».

وكانت اللجنة الاستشارية الفرنسية حول سرية الدفاع الوطني قد وافقت على رفع السرية عن جزء من 23 ملفا في أرشيف المديرية العامة للأمن الخارجي، التي كان يطالب بها القاضي.

بعد أربع سنوات على صدور توصيات هيئة الإنصاف، وإحالة متابعة تنفيذها وحل الملفات العالقة على المجلس، ها هي العائلات والهيئات الحقوقية تلجأ إلى خيار القضاء، وتسعى إلى سحب هذه الملفات من ثلاجة المجلس الاستشاري. فهل «سيصلح القضاء ما افسده المجلس؟ الجواب ليس اليوم.

عمر لبشيريت

Revue de

الشروق

Du 14 au 24 12 10

في اليوم العالمي لحقوق الإنسان

حين تصبح أوراش حقوق الإنسان بالبلاد هي «بترول» المغرب

عبد الإلاه سويلح
asouiyah@yahoo.fr

حلت الجمعة الماضية الذكرى 62 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي يخلدها العالم خلال يوم 10 دجنبر من كل سنة، كمحطة مناسبة لتقييم ما حصل في مجال احترام المواثيق والإعلانات والالتزامات التي وقعت عليها مختلف الحكومات العالمية من جهة، وكمناسبة لفعاليات المجتمع المدني للوقوف والتذكير والتنديد بكل ما طال ويطول مكانة احترام وتقدير حقوق الإنسان بمستوياتها المختلفة.

في المغرب ومثله مثل سائر دول العالم تخلد فعالياته هذه الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان كل من موقعه سواء تعلق الأمر بتطمينات الحكومة على أن الملف الحقوقي يقطع أشواطا هامة ويتطور في البلاد، أو بتعقيبات وتنبيهات وانتقادات المجتمع المدني حول تقاعس الحكومة في تنفيذ مختلف التزاماتها في هذا الباب.

Revue de Presse du Conseil

الشروق

Du 14 au 24 12 10

غير أن تخليد هذه الذكرى خلال هذه السنة وسط المغرب يمر في ظروف مغايرة، بسبب الأجواء الصعبة والدقيقة التي يجتازها الوضع المغربي على العديد من المستويات وبخاصة على مستوى تطورات قضية وحدته الترابية.

فالمغرب يحتفل بهذه السنة وقضية الصحراء المغربية قد دخلت منعطفا حاسما، حيث أحداث العيون التي لازالت تلقي بظلالها على سماء المغرب والمنطقة الإقليمية برمتها، وحيث تداعيات قضية تفكيك مخيم «إكديم إيزيك» بالعيون تتطور وتختلط بتصفية الحسابات مع المغرب على مستوى جيرانه وتصبح نقطة لانطلاق محاصرته وخنقه -على الأقل أوروبيا- ومحاكمته على «ادعاءاته» بكونه يخرق ويقوة حقوق الإنسان في مناطق الجنوب المغربي، حسب تعابير هذه الأطراف الأجنبية، وبالتالي محاولة التشكيك في صورته الحقوقية.

حقوق الإنسان وقوة المغرب

يعتقد المغرب وباتفاق مع الكثير من الخبراء والسياسيين والمحللين العالميين أن نقطة قوته كبلد يتطلع للتطور الاقتصادي والتنموي على العديد من المستويات، و كبلد غير بترولي وغير غني تكمن لامحالة في ديمقراطيته وفي تجربة حقوقية رائدة من شأنها أن تجلب له الكثير من التعاطف ومن شهادات حسن السلوك والسيرة وهي المدخل الذي من الممكن أن يؤهله لمجاورة وللدخول بقوة لنادي الكبار.

إذن الرهان في العاصمة الرباط كبير وكبير جدا على الصورة الحقوقية للبلد كاحد اهم مرتكزات القوة على المستوى الخارجي والجيوستراتيجي العام، وهو الرهان الذي انطلق عمليا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مع إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ومع إطلاق سراح عدد من المعتقلين السياسيين وإرجاع المطرودين من العمل لأسباب سياسية ونقابية في مسار وديناميه كبيرة ستتوج ببلوغ المعارضة دفة الحكم بسلاسة سنة 98 حيث حكومة التناوب التوافقي بقيادة الشيخ الاتحادي عبد الرحمان اليوسفي.

هذا المسار الحقوقي التصاعدي سيبلغ قوته مع جلوس جلالة الملك محمد السادس على العرش حيث ارتفاع وتيرة المبادرات الحقوقية وتطور نوعيتها وتسلسلها، انطلق مع إحداث الهيئة المستقلة لتعويض ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي خلال دجنبر من سنة 1999 وسيتواصل بالعديد من المبادرات الأخرى كديوان المظالم ومدونة الأسرة الجديدة وإرجاع عدد من السياسيين والمنفيين وملائمة العديد من القوانين الداخلية مع المواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في مسار تصاعدي سيتوج بإعلان المغرب

> في ظل هذه الحملات التصعيدية والهجمات القوية على المغرب في محور التشكيك في نزاهته الحقوقية، كان الأجدر في احتفالات هذه السنة أن تتحرك كل الفعاليات المغربية الرسمية في مجال حقوق الإنسان، وأن تسجل احتفالات غير مسبوقة في تاريخ المغرب

عن إنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة بقيادة الحقوقي الراحل إدريس بنزكري، حيث فتح صفحة ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بالمغرب من الاستقلال إلى نهاية القرن الماضي في محطة اعتبرت من أكثر الخطوات الجريئة التي بوشرت ليس في المنطقة وحدها بل في العالم بأسره.

إذن بهذا المسار التصاعدي الذي استحسنه وأشاد به كل الفاعلين الداخليين والخارجيين -مع استمرار مجموعة ملاحظات حول هذا المسار من طرف الحقوقيين المغاربة- كان المغرب قد أفلح في إبلاغ رسائله إلى الخارج بقوة، رسائل تؤكد أن المغرب رائد في احترام حقوق الإنسان مقاربة بدول المنطقة وأن المغرب مؤهل لإعطاء دروس لجيرانه خاصة من الجهة الشرقية في هذا الباب، باب احترام الدولة لحقوق الإنسان من طنجة إلى الكويرة، في خطوات تجاوب معها العالم وبخاصة أوروبا بكل العقل والمنطق السليم ومكن المغرب من شهادة قوية في هذا الباب حيث موقع الوضع المتقدم مع شريكه الإتحاد الأوروبي برمته.

الجزائر تفلح في خدش الصورة

منذ تاريخ الإعلان عن منح المغرب صفة الوضع المتقدم لدى الاتحاد الأوروبي وصور الانتشاء تغمر محيى وزراء المغرب وهم يتبادلون التحية في صور جابت مختلف وسائل الإعلام الكبرى على المستوى العالمي، ستنهض الجزائر بكل قوتها الدبلوماسية والمالية للانتقام من هذا النجاح الباهر الذي أفقد دبلوماسيتها كل أخلاقيات اللباقة والعقل وستعلن الحرب على هذا النجاح.

الجزائر وعبر جبهة البوليساريو ومعظم سفاراتها في العالم ستجند كل الطاقات المادية والبشرية لهدم كل ما بناه المغرب وبنفس سلاح القوة عند المغرب والذي هو احترام حقوق الإنسان، حيث ستركز كل أساليبها على زعزعة هذه الصورة وهذه النقطة بالضبط، لتتخذ من قضية أميتو حيدر أولى الجسور لشن حملة تشويه كبيرة على المغرب في أوروبا، لتصور البلد مجرد المغرب الذي يخرق حقوق الإنسان بدءا من حكاية «الطرد التعسفي للمواطنة أميتو حيدر ورميها في مطار لانتروتي بلاس بالماس»، فافلحت الماكينة الجزائرية في بلوغ بعض أهدافها بعدما دعمت وبسخاء مختلف تحركات المجتمع المدني والإعلام الإسباني في هذه القضية، ثم جائت قضية التامك ومن معه من المتخابرين على وحدة المغرب علنا، حيث سيتحولون مرة أخرى في نظر الجزائر إلى معتقلين سياسيين ورأي في سجون المغرب «المتبجح باحترام حرية الرأي والتعبير»، قبل أن تختمها بشكل أكثر حدة مع مخيم «كديم إيزيك» بالعيون مؤخرا.

فرغم الحقيقة الساطعة في قضية تفكيك مخيم العيون بطريقة سلمية بالصوت والصورة، ورغم دهاء المغرب عبر تفادي فخ إطلاق الرصاص بالعيون، ورغم كثرة الضحايا المسجلة برمتها في صفوف القوات العمومية السلمية التي تعرضت لمجزرة رهيبة ورغم.. ورغم.. فقد افلحت الجزائر ومعها هذه المرة أوساط إسبانيا واضحة تحقد كل الحقد التاريخي على المغرب في أن تسوق صورة المغرب الخارق لحقوق الإنسان وسط الاتحاد الأوروبي، كضربة تحت الحزام للمغرب في سلاحه الذي يفتخر به، وانتصارا بذلك لمرض الجزائر التي ظل حلمها هو نزع رقابة حقوق الإنسان بالجنوب المغربي من المغرب ومنحه لهيئة أممية مستقلة، في مقابل تمسك المغرب إلى اليوم ودون جدوى بضرورة إحصاء سكان المخيمات في أرقامهم الحقيقية بذل التزوير في العدد بما يتناسب وجمع المساعدات والتسول الدولي بهؤلاء الأبرياء.

أين المسؤولين؟

في ظل هذه الحملات التصعيدية والهجمات القوية على المغرب في محور التشكيك في نزاهته الحقوقية، كان الأجدر في احتفالات هذه السنة أن تتحرك كل الفعاليات المغربية الرسمية في مجال حقوق الإنسان، وان تسجل احتفالات غير مسبوقة في تاريخ المغرب، في محاولة لتثبيت أن خيارات المغرب الحقوقية لم تكن كشعارات للإستهلاك الداخلي والخارجي.

فعلى عكس كل الاحتفالات السابقة التي كانت تتميز بالكثير من الأنشطة في مختلف المجالات سواء الرسمية أو المدنية، سجل أن احتفالات هذه السنة كانت روتينية وعادية، فلم ترق أنشطة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان باعتبارها من المؤسسات الوسيطة وشبه الرسمية في المجال إلى مستوى الحدث ومستوى اللحظة.

ومن جهتها وزارة العدل باعتبارها الجهاز الحكومي المكلف بملف حقوق الإنسان والذي ينوب فيه عن المغرب في مختلف المنتديات الدولية والقارية ويتكلف بتقديم الحساب على مختلف الاتفاقيات الحقوقية التي وقعها المغرب وبالدفاع عن سياسته وتقديم التقارير الدورية في مجال حقوق الإنسان، لم تخلد الذكرى بشكل الرسائل المطلوب توجيهها في هذا الباب، والذي كان يفترض الزيادة في السرعة والإيقاع، فمثلا «من كان على الوزير الأول إعداد خطاب طويل في الموضوع وتوجيه رسائل عديدة من الحكومة المغربية برمتها لمختلف الخصوم بأن المغرب لم ولن تؤثر في سياسته وتوجهاته مختلف المناوشات والضربات التي يتلقاها من هنا و هناك، وانه عازم على الاستمرار في مختلف أدوات وأساليب الدمقرطة والتحديث، يؤكد أحد الباحثين.

نفس التحليل يمكن أن يسقط على فعاليات المجتمع الحقوقي المغربي، حيث تأثرت بشكل كبير بتداعيات أحداث العيون وغرقت عدد من المنظمات الحقوقية في إنجاز تقارير تقصي الحقائق حول الحدث، دون تحويل المحطة إلى مناسبة لمحاكمة سياسة الحكومة في هذا الباب وبخاصة مدى التزامها بتنفيذ توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، أو لجعل الحدث مناسبة لطرح قرارات جديدة وإثارة قضايا حقوقية كبرى، وحدها فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان سجلت الذكرى بوقفات احتجاجية وتنديدية لمختلف فروعها بالمغرب تراوحت بين الحدة والروتين حسب حساسية كل منطقة.

الأحداث المغربية

قضية عبد اللطيف زروال أمام القضاء

عبد اللطيف زروال

وضعت لجنة «كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال»، التي تأسست نهاية السنة الماضية، شكاية أمام قاضي التحقيق بملحقة محكمة الاستئناف بسلا ضد كل من قدور اليوسفي وبوبكر الحسوني إضافة إلى عدد من مساعديهم، في قضية اختطاف واغتيال عبد اللطيف زروال.

وتكلف بإعداد الملف القانوني للشكاية التي حررت باسم عائلة عبد اللطيف زروال كل من النقيبين عبد الرحمن بنعمرو، عبد الرحيم الجامعي، والمحامي أحمد أيت بناصر.

نص الشكاية التي وضعت في الغرفة الجنائية بملحقة محكمة الاستئناف بسلا نهاية الشهر الماضي تضمن طلب البحث في سبع جرائم أغلبها يتعلق بالاختطاف والقتل وعدم التبليغ عن جريمة قتل إضافة إلى التزوير الذي طال الوثائق الذي أودع بها عبد اللطيف زروال في المستشفى الجامعي ابن سينا بالرباط.

Revue de Pre tatif des droits de l'Homme

الأحداث المغربية

أسرة المانوزي تسائل وزير العدل عن مصير إبنها

والدة ووالد الحسين المانوزي

بين ألم لفراق ابنهما المختفي في أحد أيام صيف 1975 و أمل في معرفة حقيقة ماوقع، مرت 35 سنة على أسرة المانوزي.

. «نفذ صبرنا من طول انتظار»، كذلك كان عنوان الرسالة التي وجهها الحاج علي المانوزي وزوجته الحاجة خديجة الشاو إلى وزير العدل، راهنا من خلالها على دور الوزير الأساسي من أجل استجلاء حقيقة مصير ابنهما الحسين المانوزي الذي «أفادت كل القرائن أنه كان محتجزا في المعتقل السري المدعو (ب ف 3) الكائن بطريق زعير بالرباط».

. «تريثنا كثيرا عن رفع أي دعوى قضائية، لكن بعد ما قرر المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان رفع يده عن ملف الحقيقة وقبل أن يدق مسماره الأخير في نعش مسلسل الحقيقة والإنصاف صرنا مضطرين، إلى تقديم شكاية إلى الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف بالرباط» تضيف الرسالة التي راهن من خلالها آل المانوزي على نزاهة الوزير « فأنا أذكر يوم دافعت عني في محاكمة الدار البيضاء سنة 1975 وأنت تحتج على منعي من أداء الصلاة في معتقل (الكوربيس) بمطار أنفا»، يقول الحاج علي.

شكاية طالب من خلالها الحاج علي النيابة العامة بالتحفظ على المركز السري (أ ب 3)، وبالأمر بإجراء البحث في حق من تجب مساءلتهم، معلومين كانوا أو مجهولين، وإن اقتضى الحال إحالة الملف على قضاء التحقيق، بالإضافة إلى الأمر بمنع أي محاولة لتغيير معالم الجريمة تحت طائلة المتابعة و المساءلة الجنائية.

أسرة المانوزي التي اعتبرت، في شكايتها، أن كل القرائن الرسمية والسياسية والإعلامية تؤكد أن «أغلب المعتقلين الذين كانوا محتجزين رفقة ابنها في المركز المذكور قد تم اغتيالهم ودفنهم في عين المكان» طالبت من الوكيل العام الأمر بالاستماع إلى أعضاء لجنة الحقيقة التابعة لهيئة الإنصاف و المصالحة و مدحت بوريكات بصفته شاهد إثبات في القضية.

■ ياسين قُطيب

Revue Homme

المشهد

du 17 au 23 12 10

Revue de Presse du Conseil

المشهد

du 17 au 23 12 10

ما تقييمكم للحصيلة المسجلة في الميدان الحقوقي خلال هذه السنة؟

هي حصيلة جيدة على العموم، بحيث لم تسجل أي انتهاكات كبيرة في مجال حقوق الإنسان. من جهتنا نعتبر في المجلس أنها كانت سنة مثمرة، بحيث بعد ما كنا قدمنا تقريرا حول تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، السنة الماضية، وكما وعدنا آنذاك، أننا سنصدر الملاحق المتعلقة بما أنجز في إطار تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، التزمنا بذلك، وفعلا الملاحقة موجودة حاليا، وجرى طبعها، ونحن بصدد نشرها.

من جهة أخرى، سنة 2010 جرى فيها صياغة خطة العمل الوطنية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، ومن المنتظر أن يناقشها المجلس الحكومي في أقرب فرصة.

كذلك جرت صياغة وأجرأة الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، في البرنامج السنوي الذي سيبدأ في 2011، هذا بالإضافة إلى الأشغال المستمرة المتعلقة بجبر الضرر الجماعي.

كما أطلقنا خلالها برنامجا مهما، يتعلق الأمر ببرنامج التاريخ والأرشيف والذاكرة، وهو مشروع طموح جدا، وشرع في تطبيقه.

من وجهة نظرنا كمجلس استشاري، هذه السنة كانت حافلة بالمنجزات، وربما ما يميزها هو الانتقال من التركيز على متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، إلى مهام أخرى تصب طبعا، في نطاق الحماية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان.

ما ردكم على بعد ما يروج حول تسجيل خروقات أحداث العيون؟

تبين في الحقيقة عكس ما يمكن أن يدعى، فإذا نظرنا إلى حصيلة الخسائر من حيث الأرواح البشرية، فمن أصل 13 ضحية، هناك 11 عنصرا من قوات الأمن، وهذا أمر لم يقع البتة في أية بلاد أخرى، وهذا يدل على أن قوات الأمن كانت ملتزمة ربما أكثر من اللازم بعدم استعمال القوة، الشيء الذي جعلها ضحية لبعض المجرمين.

هذا ادعاء باطل، وما دمنا نتحدث عن بعض المنظمات الحقوقية، فبمناسبة هذه الأحداث، لا بد بالخصوص من الاعتراف أنها قامت بمجهود لا بأس به بموضوعية وحياد، ونخص منظمة «أمنيستي أنترناشيونال»، و«هيومن رايتس ووتش»، واللتين أكدتا أنه لم تكن هناك انتهاكات لحقوق الإنسان من طرف قوات الأمن المغربية.

فعلا في مناسبات أخرى، المنظمات الحقوقية نفسها، وغيرها من المنظمات، ينسبون للمغرب بعض الخروقات.

> فعلا تقع بعض الخروقات الطفيفة وهذا لا ننكره

هل هناك استمرار لخروقات حقوق الإنسان في المغرب؟

لا توجد انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في المغرب حاليا، لقد حسمنا في هذه المسألة منذ مدة، وليس هناك من أحد يقدر على أن يثبت العكس. فعلا تقع بعض الخروقات الطفيفة، وهناك نواقص في بعض المجالات، هذا لا ننكره، والمنظمات الحقوقية من حقها ومن واجبها أن تشير إلى هذه النواقص، ونحن محتاجون لملاحظاتها وانتقاداتها، لكن ادعاء أن في المغرب ما تزال ترتكب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، هذا غير صحيح، ولا تقوله هذه المنظمات. ■

Revue de

ما هو تقييمك للحصيلة الحقوقية المسجلة خلال 2010؟

يصعب في لحظات وجيزة أن أعطي تقييما عميقا، لكن يمكن القول إجمالا إنها كانت حصيلة إيجابية. إن المنتدى استطاع أن يرجع الملف إلى سكته، عبر المنهجية الجديدة التي بدأها، وهي جعل الملف مجتمعيا، وليس حقوقيا محضا، مرتبط بالسياسة العمومية. قمنا بمشاورات مع جميع الأطياف الأساسية، السياسية، والنقابية، والمدنية، على أساس توحيد أجندتنا، والالتفاف جميعا حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة.

بالنسبة لي، فهذه لحظة ديمقراطية يمكن أن نعمل فيها هذه التوصيات، باعتبار أن الجميع، دولة ومجتمعا مدنيا وسياسيا، في حاجة لهذه التوصيات، لكي نرد الاعتبار إلى الدينامية الديمقراطية التي بدأت.

لكن للأسف، جاءت أحداث العيون لتربك مسار الأجندة، التي كنا نسير فيها.

ما هي طبيعة تأثير هذه الأحداث على أجندتكم؟

ما وقع في العيون وما يقع في جميع أنحاء المغرب، يوضح أن الوقع الاجتماعي للانتفاضات والتظاهرات ذهب بعيدا، لأسباب داخلية وخارجية. تدويل هذا المشكل، سيجعل منه اعتقادا وهميا أننا في زمن حرب، ومن هذا المنطلق أقول إننا ضد قرع طبول الحرب، وإننا مع الحلول العادلة، والسلم، والحوار، والتفاوض.

ما وقع في العيون أعاد عقارب الساعة إلى الوراء، ويطرح علينا تساؤلات، وأنه لا بد من إعادة النظر في طريقة تعاملنا، وطريقة تدبير الدولة للملفات بصفة انفرادية، وأنه آن الأوان لاعتماد مقاربة تشاركية، لأن ذلك من شأنه تقوية الجبهة الداخلية، وبالتالي يمكن أن نذهب بعيدا ونتحد بشكل صحيح.

بالنسبة إلينا لابد من تصفية الأجواء السياسية، والانفتاح على المجتمع، من خلال البحث عن القدرات المتوفرة لدينا. نعتبر أن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، هي المشروع الوحيد البديل ريثما يتبلور مشروع مجتمعي، ونعتبرها أساسية، انطلاقا من إصلاحات سياسية ودستورية ومؤسساتية، وصولا إلى التسويات الإدارية والإدماج الاجتماعي.

هناك تقارير تفيد أن هناك استمرارا لانتهاكات حقوق الإنسان؟

انتهاكات حقوق الإنسان ما تزال مستمرة للأسف، وفيها ما هو جسيم يتعلق بالتعذيب، والاحتجاز خارج نطاق القانون، لكن لكي نكون واضحين، ليست بالجسامة نفسها، التي عرفتها انتهاكات الماضي.

لكي لا نخلط، فعلا هناك انتهاكات وفي بعض الأحيان تكون جسيمة، لكنها ليست بالخطورة نفسها، التي كانت عليها في الماضي الأسود. يجب الآن التفكير بشكل جدي في أن تعمل الدولة على طي هذا الملف، من خلال ضمانات عدم التكرار، ومن هنا نؤكد أن توصيات الإنصاف والمصالحة تضمن الإصلاح المؤسساتي والحكامة الأمنية وإصلاح القضاء وغيرها. ■

L'Observateur du Maroc
Spécial SIAM
Radioscopie du secteur agricole
Du 17 au 23 Décembre

Un autre converti

Ahmed Herzenni.

Jeremy Corbyne est membre travailliste de la chambre des Communes (chambre basse du parlement britannique). Il est surtout connu pour son soutien aux thèses des séparatistes du polisario. C'est peut-être du passé maintenant. Depuis qu'il s'est réuni avec Ahmed Herzenni et Albert Sasson, Président et membre du Conseil Consultatif des Droits de l'Homme (CCDH), il voit les choses d'une autre manière. Pour commencer, il a appelé l'Algérie à un dialogue avec le Maroc.

Revue de Presse du C oits de l'Homme

MarocHebdo

Du 12 au 23 12 10

Ils ont dit...

«Tous nos interlocuteurs, en particulier ceux d'Amnesty, reconnaissent que le Maroc a réalisé d'importants progrès dans la mise en œuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, et au niveau de la consolidation des droits humains...»

Ahmed Herzenni, *Président du CCDH. Londres le 15 décembre 2010.*

Revue de Presse

BILADI

Droits humains: Les avancées du Maroc reconnues par ses partenaires (M. Herzenni)

Droits humains: Les avancées du Maroc reconnues par ses partenaires (M. Herzenni)

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

M. Herzenni, qui s'est entretenu lors de son séjour dans la capitale britannique avec de hauts responsables du ministère britannique des Affaires étrangères et de l'organisation internationale de défense des droits humains Amnesty International (AI) ainsi qu'avec des membres des deux chambres du parlement britannique, a indiqué que ces différents interlocuteurs "ont une bonne connaissance" des pas franchis par le Maroc dans ce domaine.

"Tous ces interlocuteurs, en particulier ceux d'Amnesty, reconnaissent que le Maroc a réalisé d'importants progrès en particulier dans la mise en Âœuvre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation, et au niveau de la consolidation des droits humains d'une manière générale", a dit le Président CCDH dans un entretien à la MAP.

Ces entretiens, qui ont également porté sur les récents évènements de Laâyoune ont permis de constater avec satisfaction" que les rumeurs propagées par l'Algérie, le Polisario et certains organes de presse hostiles à l'intégrité territoriale du Maroc "n'ont pas eu de prise".

"Nos interlocuteurs retiennent qu'au cours des événements qui ont eu lieu le 8 novembre, les forces de l'ordre sont intervenues pacifiquement", un constat confirmé par le bilan faisant état de 11 morts parmi les membres des forces de l'ordre.

Il a noté que les responsables d'AI lui ont fait part de leur satisfaction de la manière dont s'est déroulée la visite effectuée à Laâyoune par une équipe d'Amnesty.

Dans le cadre de cette mission, les représentants d'AI ont pu rencontrer toutes les personnes qu'ils souhaitaient voir, y compris des responsables et des familles.

M. Herzenni a, par ailleurs, souligné que les entretiens avec les responsables d'Amnesty International, avec lesquels le CCDH entretient un dialogue permanent et continu, ont été l'occasion d'aborder la situation des ressortissants marocains séquestrés dans les camps de Tindouf (sud-ouest de l'Algérie).

"Amnesty International se plaint du manque d'accès aux camps de Tindouf, une situation qui limite l'action que l'organisation peut entreprendre", a-t-il précisé, soulignant que les responsables d'AI se heurtent aussi à l'impossibilité d'accéder au territoire algérien dans sa totalité et non pas seulement à Tindouf.

Amnesty a, en effet, indiqué lundi par la voix de son directeur pour la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, M. Malcolm Smart, que "le gouvernement algérien nous a informé qu'en raison de nos reproches à l'égard de la situation en Algérie, nous ne pourrons pas visiter ce pays pour y mener des recherches".

"Nous voulons avoir accès à tout le territoire algérien y compris aux camps de Tindouf", contrôlés par les séparatistes du polisario, a dit M. Smart.

Par ailleurs, le Président du CCDH a souligné que le cas du militant marocain, M. Mustapha Salma Ould Sidi Mouloud, a été soulevé avec les responsables d'AI.

Il a, dans ce sens, indiqué que ces responsables attendent que la famille de Ould Sidi Mouloud les saisisse directement pour que l'organisation puisse adopter son cas et s'en occuper d'une manière méthodique et rigoureuse.

Revenant sur les relations de coopération entre le CCDH et AI, M. Herzenni a affirmé que les deux parties sont déterminées à renforcer leur dialogue permanent et leurs échanges de vues et d'informations sur les questions d'intérêt commun.

Le responsable a fait savoir qu'AI a invité le CCDH à participer à la célébration en mai prochain de l'anniversaire de la création de l'organisation sous une forme qui se détermine en commun accord entre les deux partenaires.

Dernière modification
15/12/2010 11:37.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

Les affabulations du dénommé Ksentini: M. Herzenni dénonce une "guerre psychologique" de l'Algérie contre le Maroc

Londres, 15/12/10- Le Président du Conseil Consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, a dénoncé les affabulations du président de la soi-disant commission nationale algérienne des droits de l'Homme, le dénommé Farouk Ksentini, soulignant que les allégations de ce dernier "s'inscrivent dans le cadre de la guerre psychologique menée contre le Maroc par l'Algérie".

Dans un entretien à la MAP, en marge d'une visite de travail à Londres, M. Herzenni a souligné que le responsable algérien "a cru nécessaire de contribuer à la guerre psychologique menée contre le Maroc par le gouvernement d'Alger"

En ce faisant, Ksentini a violé les standards internationaux qui veulent qu'une commission de ce genre doit s'occuper des droits de l'Homme dans son propre pays, a dit M. Herzenni, relevant que la sortie du responsable algérien se situe hors des attributions d'une commission nationale des droits de l'Homme.

Ces déclarations, dans lesquelles Ksentini prétend de manière calomnieuse et trompeuse que les événements de Laâyoune constituent "un génocide et un crime contre l'humanité commis par un pays agresseur" sont "extrêmement inamicales", a dit le Président du CCDH, notant que ces déclarations "nuisent à notre cohabitation au sein du comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme".

Le CCDH s'est déjà plaint auprès de ce comité suite aux déclarations du responsable algérien, a dit M. Herzenni, précisant que les propos de Ksantni vont nuire principalement à la commission qu'il représente.

La soi-disant commission algérienne avait déjà été dégradée par le comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme, qui a conclu, preuves à l'appui, que la commission n'était pas un organe indépendant de suivi de la situation des droits de l'Homme en Algérie.

"Les déclarations de Ksentini viennent apporter une preuve supplémentaire que sa commission n'est pas une instance indépendante, mais bel bien un organe qui fait des déclarations sur commande", a dit le Président du CCDH, relevant que le responsable algérien a ainsi fourni la preuve que sa mission consiste à plaire aux autorités de son pays.

Ksentini aurait dû s'occuper de l'évaluation régulière de la situation des droits de l'Homme dans son propre pays, a martelé M. Herzenni, s'interrogeant sur les raisons qui empêchent le responsable algérien de s'intéresser à la situation des personnes séquestrées dans les camps de Tindouf, et à celle des droits de l'Homme en général en Algérie.

Le Président du CCDH a, par ailleurs, tenu à souligner que les organisations internationales des droits de l'Homme les plus crédibles ont rendu justice au Maroc

en adoptant le bilan présenté par le Maroc suite aux événements de Laâyoune.

Les déclarations "intempestives" de Ksentini ont eu le seul mérite de "le dévoiler comme étant un simple agent du régime algérien", a conclu M. Herzenni.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme

sahara24
15 décembre 2010

Les affabulations du dénommé Ksentini: M. Herzenni dénonce une "guerre psychologique" de l'Algérie contre le Maroc

Londres, 15/12/10- Le Président du Conseil Consultatif des droits de l'Homme (CCDH), M. Ahmed Herzenni, a dénoncé les affabulations du président de la soi-disant commission nationale algérienne des droits de l'Homme, le dénommé Farouk Ksentini, soulignant que les allégations de ce dernier "s'inscrivent dans le cadre de la guerre psychologique menée contre le Maroc par l'Algérie".

Dans un entretien à la MAP, en marge d'une visite de travail à Londres, M. Herzenni a souligné que le responsable algérien "a cru nécessaire de contribuer à la guerre psychologique menée contre le Maroc par le gouvernement d'Alger"

En ce faisant, Ksentini a violé les standards internationaux qui veulent qu'une commission de ce genre doit s'occuper des droits de l'Homme dans son propre pays, a dit M. Herzenni, relevant que la sortie du responsable algérien se situe hors des attributions d'une commission nationale des droits de l'Homme.

Ces déclarations, dans lesquelles Ksentini prétend de manière calomnieuse et trompeuse que les événements de Laâyoune constituent "un génocide et un crime contre l'humanité commis par un pays agresseur" sont "extrêmement inamicales", a dit le Président du CCDH, notant que ces déclarations "nuisent à notre cohabitation au sein du comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme".

Le CCDH s'est déjà plaint auprès de ce comité suite aux déclarations du responsable algérien, a dit M. Herzenni, précisant que les propos de Ksantni vont nuire principalement à la commission qu'il représente.

La soi-disant commission algérienne avait déjà été dégradée par le comité international de coordination des institutions nationales des droits de l'Homme, qui a conclu, preuves à l'appui, que la commission n'était pas un organe indépendant de suivi de la situation des droits de l'Homme en Algérie.

"Les déclarations de Ksentini viennent apporter une preuve supplémentaire que sa commission n'est pas une instance indépendante, mais bel bien un organe qui fait des déclarations sur commande", a dit le Président du CCDH, relevant que le responsable algérien a ainsi fourni la preuve que sa mission consiste à plaire aux autorités de son pays.

Ksentini aurait dû s'occuper de l'évaluation régulière de la situation des droits de l'Homme dans son propre pays, a martelé M. Herzenni, s'interrogeant sur les raisons qui empêchent le responsable algérien de s'intéresser à la situation des personnes séquestrées dans les camps de Tindouf, et à celle des droits de l'Homme en général en Algérie.

Le Président du CCDH a, par ailleurs, tenu à souligner que les organisations internationales des droits de l'Homme les plus crédibles ont rendu justice au Maroc en adoptant le bilan présenté par le Maroc suite aux événements de Laâyoune.

Les déclarations "intempestives" de Ksentini ont eu le seul mérite de "le dévoiler comme étant un simple agent du régime algérien", a conclu M. Herzenni.

Revue

Lakome.com

لجنة الحقيقة حول مصير زورال تتقدم بشكاية إلى قاضي التحقيق

طالبت لجنة "كل الحقيقة حول مصير عبد اللطيف زروال"، بالكشف عن ملابسات و ظروف اختطاف وتعذيب وقتل عبد اللطيف زورال، كما شددت اللجنة على الكشف عن قبر المختطف اليساري مطالبة بتسليم رفاته إلى عائلته. وكشف عبد الرحمن بنعمرو، عضو اللجنة وعضو هيئة الدفاع التي تم تشكيلها لهذا الغرض، إن اللجنة تقدمت بشكاية رسمية إلى قاضي التحقيق في محكمة سلا لفتح تحقيق في الموضع. وقال بنعمرو الذي كان يتحدث في ندوة صحافية، عقدتها اللجنة يوم الثلاثاء إنه في حالة رفض الشكاية أو حفظها فإن اللجنة ستباشر اتصالاتها لطرح القضية على مستوى دولي.

وفي كلمة مؤثرة لعبد القادر زروال، والد عبد اللطيف زروال، قال إن اختفاء إبنه في ظروف غامضة خلف لديه حرقة ومأساة كبيرة، معتبرا أن من شأن الكشف عن الحقيقة أن "يطفئ الجمرة التي ظلت تحرق أفئدتنا منذ أكثر من 36 سنة". واستشهد زروال الأب بمقولة للشاعر جبران خليل جبران، بأن "العدل في الأرض يبكي الجن لو سمعوه، ويضحك الأموات لو نظروا...".

و جاء في البيان الصحفي للجنة، والذي تلاه عبد الإله بنعبد السلام، نائب رئيسة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، أن هيئة الإنصاف والمصالحة، خلافا لأساس وجودها لم تعط لهذه القضية الاهتمام الواجب، أثناء دراستها لملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للفترة الممتدة بين 1956 إلى 1999، للكشف عن الحقيقة في الملف وتحديد المسؤوليات، حسب نفس البيان.

وحملت اللجنة المسؤولية للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، لعدم كشفه عن النتائج النهائية للتحريات التي قام بها المجلس، بخصوص متابعة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في الجزء المتعلق بالحقيقة في الحالات العالقة، كحالة عبد اللطيف زروال.

و اتهمت اللجنة المجلس بطمس الحقيقة وتكريس الإفلات من العقاب، في الجرائم السياسية وتبييضه للأجهزة المسؤولة، مشككة في مصداقية نتائج عمله.

للإشارة فعبد اللطيف زروال، كان عضوا قياديا مؤسسا لمنظمة إلى الأمام "الماركسية"، وقد اعتقل يوم 5 نونبر 1974 بالدار البيضاء، في إطار حملات الاعتقالات التي استهدفت التنظيمات اليسارية "الماركسية اللينينية"، في فترة سنوات الرصاص السبعينية من القرن الماضي، وتقول اللجنة بتعرض عبد اللطيف زروال للتعذيب، على يد الكوميسير السابق قدور اليوسفي، بالمعتقل السري درب مولاي الشريف، مما أدى إلى وفاته يوم 14 نونبر 1974.

Revue de Presse du Conseil consultatif des droits de l'Homme